

معلومه كإفاده بعض المحققين باعتبار اسمها عليه أي على الحق
بمعنى المطابقة أي كإفادها فإن المراد هنا قد يراد للمتن السمتل على المطابقة
لواقع هذا والنظر أن الحق بمعنى المطابقة مصدر حق آذ آتيت والحق الذي يحق للأقوال
وما عطف عليه ليس هو الحق المصدر يعنى يحتاج إلى الاشتغال الذي ذكره المتقدم
هو اسم فاعل أصله حاقق أي ثابت مطابق حدث الألف واغتم تخفيفا كما قالوا
أصل رب وأب وأعلم أن أصل قوله يطلق على الأقوال الخ من كلام السعد علي
العقائد عند قوله المتك قال أهل الحق كذا في بديع تفسير الحق بنفس الحكم
المطابق وأما المطابقة فمعناها إحراق الكلام بتفسير الحقيقة فاحال المتك الكلام
ونصر فيمرد نوضح كذا الاشتغال هو في الأقوال على كلام السعد من استعمال الدال
على المدلول وعلى كلام السعد في صفة المدلول وكذا العقائد أن حملها على القضايا
وأن حملها على النسب لم يحتاج إلى استعمال على تفسير السعد وعلى تفسير المتك من
استعمال السمتل على متطابقة صفة وان حملها على الاعتقادات الذي هو المعنى
المصدر يكافئ من استعمال السمتل على متعلقه على تفسير السعد ومن استعمال
السمتل على صفة متعلقه على كلام المتك وكذا القول في الأدوار والمكاهف فإنها
تطلق على المعنى المصدرى أي معنى التدين والذهاب وعلى القضايا والنسب
فحمل محذوف توينيه للوزن لتسكين بالعاقب وكذا أن تجعل حذف في التوفيق
للإضافة بنا على أن من اجتماع الاسم والمقبول في العاقب من الأشعار بالمح
بدل من بني سنجان في إحسانية مانصه فان قلت يسكل جعله بدلا لما نص
في العربية أن المدلول منه في حكم الطرح قلت إنما يصحون به من جهة المعنى غالباً
دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيد اليك إذ لو لم يوت زيد أصلنا كان
للضمير ما يعود عليه أه ولعل روح الجواب قوله غالباً والألف المقصد اللفظ
لا يفتح هنا والأحسن ما قرره بالسليم وأن المقصود بالصلة المحمل المطلق
بني وهذا الدلالي في أن وصف النبوة مقصود للثبات والمدح وعبارة المقصود في السمتل
بيان لبني وبدل منه وهو ما على عايب الرخصي بمقابلة إبراهيم بيان الوفاء فلا يقول
بأسراط الخاء موافقة ترفيها وتكثيراً أو أذكر آيات بطرقة البيان اللغوي

أي ما بين المراد وعطف البدل بتفسيره فمخصص له أصله للمص وفيه
أن التخصص من وظائف النعت ومرايت بغير تمامه لأن الشافعي زعم
على أن البدل من المخصصات أو قلت الذي في جمع الجوامع والمجلى مانصه
لخامس من المخصصات المتصلة ببدل البعض من الكل كما ذكره أن الحاجب
محو كرم الناس العلماء ولم يذكره إلا كذا في تصحيحهم الشيخ الإمام والبدل
الملازم البدل منه في بنية الطرح فلا تحقق فيه محل يخرج منه فلا تخصص
به وهو ترجيح ما هنا لبدل البعض بالنعيات لعموم بني في حد ذاته والنظر
في مثله أنه لعل كل نظر إلى أن المراد بالبدل أي هو محمل صلي الله عليه وسلم
وفي حاشية شيخنا مانصه مخصص له أي مفيداً إذ لا عموم هنا أو أراد
نفي العموم الأصولي أي استعراق اللفظ من غير حصر لأن بني كذا في سياق
الروايات لا تستعمل في من باب المطلق من قوله لئان المعنى الأصلي كل يضر
له في المحاطات فيقدم ويقابل المراد لئان مجال علميته أي سرعتها ومن
البعيد القول بأن مجال جميع الأعلام استبعاد الملاحظة النقل وأبعد
منه تكلف أن جميع ما منقول في المضعف مكره العين وليس المراد المضعف
التصريفي بمعنى ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد نفس وظل
سمي به أي سماه جله وقيل أمره بدلك بين البيضة والنوم ويحمل
أن الخلاق لفظي وأن لكل مدخل والشمسية يوم السابع وقيل ليلة
الولادة وجمع فانه أخذ في شأنها يوم الولادة وأختتمت يوم السابع
والمسمى حقيقة هو ربه وهو أسير وأسمايه ولدك قرين بالاسم الأعظم
في السها وتين وجماعلت من أن السمتل حقيقة هو الولد وأنه المسمى
بل وأظهره قبل في الكتب ثم قرر في السمتل علمه أنه بتوقف شرحه في
اسماء صلي الله عليه وسلم وتوقيفية كت العلامة الشراوي على طريقة
شرح المص بالغاغق وأما أسماء تعالي فمخالفة في الراجح أنها توقيفية
والعرف بيهما أن النبي صلي الله عليه وسلم بشر فمما سوهل فيه فسدت
الترجمة بالغاغق وأما مقامه الذلوهية فاجل محترم فعيل فيه بخدم

أي

معلومه كإفاده بعض المحققين باعتبار اسمها عليه أي على الحق
بمعنى المطابقة أي كإفادها فإن المراد هنا قد يراد للمتن السمتل على المطابقة
لواقع هذا والنظر أن الحق بمعنى المطابقة مصدر حق آذ آتيت والحق الذي يحق للأقوال
وما عطف عليه ليس هو الحق المصدر يعنى يحتاج إلى الاشتغال الذي ذكره المتقدم
هو اسم فاعل أصله حاقق أي ثابت مطابق حدث الألف واغتم تخفيفا كما قالوا
أصل رب وأب وأعلم أن أصل قوله يطلق على الأقوال الخ من كلام السعد علي
العقائد عند قوله المتك قال أهل الحق كذا في بديع تفسير الحق بنفس الحكم
المطابق وأما المطابقة فمعناها إحراق الكلام بتفسير الحقيقة فاحال المتك الكلام
ونصر فيمرد نوضح كذا الاشتغال هو في الأقوال على كلام السعد من استعمال الدال
على المدلول وعلى كلام السعد في صفة المدلول وكذا العقائد أن حملها على القضايا
وأن حملها على النسب لم يحتاج إلى استعمال على تفسير السعد وعلى تفسير المتك من
استعمال السمتل على متطابقة صفة وان حملها على الاعتقادات الذي هو المعنى
المصدر يكافئ من استعمال السمتل على متعلقه على تفسير السعد ومن استعمال
السمتل على صفة متعلقه على كلام المتك وكذا القول في الأدوار والمكاهف فإنها
تطلق على المعنى المصدرى أي معنى التدين والذهاب وعلى القضايا والنسب
فحمل محذوف توينيه للوزن لتسكين بالعاقب وكذا أن تجعل حذف في التوفيق
للإضافة بنا على أن من اجتماع الاسم والمقبول في العاقب من الأشعار بالمح
بدل من بني سنجان في إحسانية مانصه فان قلت يسكل جعله بدلا لما نص
في العربية أن المدلول منه في حكم الطرح قلت إنما يصحون به من جهة المعنى غالباً
دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيد اليك إذ لو لم يوت زيد أصلنا كان
للضمير ما يعود عليه أه ولعل روح الجواب قوله غالباً والألف المقصد اللفظ
لا يفتح هنا والأحسن ما قرره بالسليم وأن المقصود بالصلة المحمل المطلق
بني وهذا الدلالي في أن وصف النبوة مقصود للثبات والمدح وعبارة المقصود في السمتل
بيان لبني وبدل منه وهو ما على عايب الرخصي بمقابلة إبراهيم بيان الوفاء فلا يقول
بأسراط الخاء موافقة ترفيها وتكثيراً أو أذكر آيات بطرقة البيان اللغوي

أي ما بين المراد وعطف البدل بتفسيره فمخصص له أصله للمص وفيه
أن التخصص من وظائف النعت ومرايت بغير تمامه لأن الشافعي زعم
على أن البدل من المخصصات أو قلت الذي في جمع الجوامع والمجلى مانصه
لخامس من المخصصات المتصلة ببدل البعض من الكل كما ذكره أن الحاجب
محو كرم الناس العلماء ولم يذكره إلا كذا في تصحيحهم الشيخ الإمام والبدل
الملازم البدل منه في بنية الطرح فلا تحقق فيه محل يخرج منه فلا تخصص
به وهو ترجيح ما هنا لبدل البعض بالنعيات لعموم بني في حد ذاته والنظر
في مثله أنه لعل كل نظر إلى أن المراد بالبدل أي هو محمل صلي الله عليه وسلم
وفي حاشية شيخنا مانصه مخصص له أي مفيداً إذ لا عموم هنا أو أراد
نفي العموم الأصولي أي استعراق اللفظ من غير حصر لأن بني كذا في سياق
الروايات لا تستعمل في من باب المطلق من قوله لئان المعنى الأصلي كل يضر
له في المحاطات فيقدم ويقابل المراد لئان مجال علميته أي سرعتها ومن
البعيد القول بأن مجال جميع الأعلام استبعاد الملاحظة النقل وأبعد
منه تكلف أن جميع ما منقول في المضعف مكره العين وليس المراد المضعف
التصريفي بمعنى ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد نفس وظل
سمي به أي سماه جله وقيل أمره بدلك بين البيضة والنوم ويحمل
أن الخلاق لفظي وأن لكل مدخل والشمسية يوم السابع وقيل ليلة
الولادة وجمع فانه أخذ في شأنها يوم الولادة وأختتمت يوم السابع
والمسمى حقيقة هو ربه وهو أسير وأسمايه ولدك قرين بالاسم الأعظم
في السها وتين وجماعلت من أن السمتل حقيقة هو الولد وأنه المسمى
بل وأظهره قبل في الكتب ثم قرر في السمتل علمه أنه بتوقف شرحه في
اسماء صلي الله عليه وسلم وتوقيفية كت العلامة الشراوي على طريقة
شرح المص بالغاغق وأما أسماء تعالي فمخالفة في الراجح أنها توقيفية
والعرف بيهما أن النبي صلي الله عليه وسلم بشر فمما سوهل فيه فسدت
الترجمة بالغاغق وأما مقامه الذلوهية فاجل محترم فعيل فيه بخدم

أي